كوفيد-19 في لبنان والجزائر: مستقبل يدعو للقلق

السيد زين العابدين غبولي؛ مدون وناشط جزائري وطالب في الجامعة الأمريكية في بيروت

في الوقت الذي يواجه فيه العالم بأسره جائحة فايروس كورونا ويقوم بإعداد نفسه للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تكافح الجزائر ولبنان أيضاً من أجل إيجاد طريق العودة إلى الاستقرار. وقد شهد كلا البلدين احتجاجات شعبية خلال العام الماضي: حيث امتلأت شوارع الجزائر بالمتظاهرين منذ 22 شباط / فبراير 2019، ويواجه لبنان أزمة سياسية منذ 17 تشرين الأول / أكتوبر 2019. وتُكافح الأنظمة في كلا البلدين من أجل بقائها وذلك في الوقت الذي تواجه فيه انتفاضات شعبية وأزمات اقتصادية وتوترات سياسية. ويتطلب فهم تأثير أزمة فايروس كورونا تحليلاً دقيقاً لما يحدث في كلا البلدين.

أولاً، وبالنسبة للجزائر، فإن أزمتها لم تبدأ بالوباء الحالي. فقد تميزت البلاد بحركة احتجاج شعبية استمرت لأكثر من عام. وأدت تلك الحركة الاحتجاجية إلى تحولات داخل النظام التي أصبحت فجأة مزعزعة للاستقرار. وشملت علامات تلك التحولات استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وتفكيك النخبة السياسية لنظام بوتفليقة، حيث تم وضع اثنين من رؤساء الوزراء في السجن بتهمة الفساد، ومؤخراً، تم إجراء تغييرات داخل قيادة المخابرات العسكرية.

وبصرف النظر عن هذه البيئة السياسية المضطربة، تواجه الجزائر أيضاً انهياراً اقتصادياً. وكونها دولة ريعية، فإن غالبية إيراداتها تأتي من صناعة النفط والغاز، والتي يتم انفاق معظمها على قطاعي الدفاع والأمن. وانخفض احتياطي النقد الأجنبي الجزائري بشكل حاد من أكثر من 160 مليار دولار في عام 2014 إلى أقل من 60 مليار دولار بنهاية عام 2020 (وفقاً للتوقعات)؛ مما يسمح للحكومة الجزائرية بواردات لأقل من 24 شهراً. وقد أدّت أزمة فايروس كورونا إلى مفاقمة تلك الأزمة، وذلك لأنها تسببت في انخفاض مفاجئ في أسعار النفط – حيث تواجه الجزائر، التي تحتاج إلى أن يكون سعر البرميل 135 دولاراً على الأقل من أجل موازنة ميزانيتها، سعراً أقل من 20 دولاراً للبرميل.

وفي خضم هذه القضايا الصعبة، فقد أحدثت أزمة فايروس كورونا بعض التغييرات في المشهد الجزائري. وقررت الحركة الاحتجاجية وقف المظاهرات من أجل حماية الصحة العامة. ولكن هذا لم يمنع القمع المنهجي ضد النشطاء والصحفيين. وأصبحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين أكثر صعوبة عندما أعلنت الحكومة إغلاق البلاد؛ حيث أدى ذلك إلى زيادة التوترات الاجتماعية.

وبشكل عام، فقد تطوّر الوضع في الجزائر إلى أزمة معقدة متعددة الطبقات التي من المرجح بأن يكون لها عواقب وخيمة. وسيكون من المثير للاهتمام ملاحظة أي تنظيم محتمل للحركة الاحتجاجية من أجل تشكيل أي بديل. وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن قدرة الحكومة على النجاة من هذا الوباء ستحدد مدى مرونة النظام. وإن تفشي فايروس كورونا هو مجرد بداية للتعبئة الشعبية التي يمكن أن تكون أكثر أهمية من أحداث عام 2019.

وإن الوضع في لبنان ليس أبسط وليس واعداً بشكل أكبر. فقد دفعت المظالم الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة اللبنانيين للخروج إلى الشوارع يوم 17 تشرين الأول / أكتوبر 2019. ومنذ ذلك الحين، فقد أعادت تلك الثورة تشكيل السياسة اللبنانية وشكلت أول انتفاضة سياسية مستقلة لبنانية. وأسقطت هذه الثورة الحكومة التي كان يقودها في السابق سعد الحريري وكسرت النظام السياسي لما بعد الحرب الأهلية. كما أعادت ربط اللبنانيين، سواء في لبنان أو في الشتات، بمستقبل بلادهم ومهدت الطريق للنقاش حول لبنان علماني خالٍ من الطائفية. واليوم، يحكم البلد ما يبدو وأنها حكومة ذات لون واحد، بقيادة رئيس الوزراء حسن دياب، وهو ما يعني بالضرورة أنها تفتقر إلى الدعم الشعبي وحتى الإجماع السياسي.

وربما تكون تلك الاضطرابات السياسية بمثابة "أولوية ثانية" بالمقارنة مع الانهيار الاقتصادي والمالي القريب. وقد عانى لبنان من أزمة اقتصادية التي تفاقمت، بالطبع، بسبب الوضع السياسي الحالي، لكنها مجرد نتيجة لعقود من

السياسات. ويحاول اللبنانيون البقاء على قيد الحياة مع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المقلقة. وارتفع الدين العام للبلاد إلى أكثر من 90 مليار دولار في عام 2020؛ وأدى ذلك إلى نسبة 152٪ من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل الفقر إلى 30% بينما ارتفع معدل البطالة إلى 20%، وفقاً للبنك الدولي. وأصبح سعر الصرف الأجنبي، الذي تم تحديده بشكل رسمي عند 1515 ليرة لبنانية مقابل دولار واحد، أي ما يقرب من 4000 ليرة لبنانية مقابل دولار واحد. وتجلب تلك العوامل مجموعة خطيرة من النتائج الاجتماعية والاقتصادية.

وتُشير تلك المؤشرات السياسية والاقتصادية إلى طريق وعرة نحو الاستقرار في فترة ما بعد فايروس كورونا. وقد يكون فايروس كورونا قد أخّر موجة من السخط الشعبي، ولكن يبدو بأن مسألة منع حدوثها مستحيلة. واندلعت عدة احتجاجات عفوية في طرابلس وبيروت. وقام اللبنانيون بتنظيم موكب سيارات احتجاجي أثناء انعقاد البرلمان. ويبدو بأن صبر الناس قد بدأ بالنفاذ، الأمر الذي يُشير إلى أن الحكومة ستواجه ضغوطاً كبيرة في المستقبل، ما قد يُنهي حكمها. وستؤدي تلك المجموعة من التحديات أيضاً إلى أسوأ أزمة اجتماعية واقتصادية في البلاد منذ عقود.

وبالتالي، وبالنسبة لكل من الجزائر ولبنان، فسوف توفر حقبة ما بعد فايروس كورونا إجابة نهائية حول ما إذا كانت الحركات الاحتجاجية قد نجحت أم لا في إحداث تغيير. وسيعتمد مصير البلدين إلى حد كبير على ثلاثة عوامل. أولاً، استجابة الحكومتين للمظالم الاجتماعية والاقتصادية. ثانياً، قدرة الحركات الاحتجاجية على تشكيل بديل. ثالثاً، وربما الأهم، رد فعل المجتمع الدولي وانخراطه الحقيقي من أجل تحقيق الاستقرار في كلا البلدين.